بهدف تبسيط تجربة العملاء كلياً والارتقاء بها إلى مستويات أفضل

«سيسكو» تعلن إتاحة منصة «SecureX» السحابية للأمن الرقمي

أعلنت سيسكو الشركة الرائدة في حماية أمن الشركات والمدرجة في بورصة ناسداك تحت الرمز CSCO، عن طرح منصة Cisco SecureX السحابية، النظام الأشمل والأكثر تكاملاً لحماية الأمن الإلكتروني، في جميع أنحاء العالم حيث تم إدراجها في 30 يونيو 2020 مع جميع منتجات Cisco Security بهدف تبسيط وتعزيز إدارة العملاء للأمان. ويأتي طرح SecureX مع تزايد جهود الشركات أكثر من أي وقت مضى للمواءمة بين إدارة الأعمال والتحديات الأمنية. ويعود ذلك إلى تسارع وتيرة التحول الرقمي وارتفاع عدد الموظفين العاملين عن بُعد. ولطالما التزمت سيسكو بتوفير قدرات الاتصال لعملائها مع تعزيز حمايتهم من أي مكان وعبر أي جهاز واليوم تعزز مهمتها بتوحيد وتبسيط وتطوير حلول محفظتها الأمنية.

أصبحت إدارة أمان الشركات مسألة بالغة التعقيد، من مواكبة العمليات الجديدة وتتبع التهديدات المتطورة وصولا إلى مواكبة العديد من الجهات المزودة للحلول الأمنية. وتؤكد البيانات التي استخلصتها سيسكو من المسؤولين والمديرين هذا الأمر. فوفقا لاستطلاع سيسكو لآراء مديري تكنولوجي المعلومات لعام 2020 والذي شارك فيه 1300 مدير عالمي، فإن أبرز تحديين يواجهان مديري المعلومات هما الأمان ثمّ التعقيدات. ويشعر أكثر من ثلثي مديري المعلومات بأنهم يعانون من ضغوط شديدة. ومن التعقيدات التي يواجهها قادة الأمن النجاح في مهمة دمج الجهات المزودة لحلول الأمن. وكشفت البيانات الصادرة حديثاً عن تقرير سيسكو الخاص برؤساء أمن المعلومات لعام 2020 أنه عند التعامل مع هجوم إلكتروني، واجهت الشركات التي تتعامل مع عدد أكبر من الجهات المزودة لحلول الأمان وقتاً أطول من تعطل الأعمال وتكاليف أعلى وعدداً أكبر من السجلات المخترقة.

لمعالجة التحديات الأمنية الحالية والمستقبلية، تربط منصة SecureX محفظة حلول الأمان المتكاملة من سيسكو بالبنية التحتية الأمنية الكاملة لدى العملاء للحصول على تجربة انسيابية ومتكاملة ومبسطة. وتوحد المنصة الرؤية وتدعم الأتمتة وتعزز مستويات الأمان في الشبكة ونقاط النهاية والسحابة والتطبيقات. وعبر منصة SecureX،سيستفيد جميع العملاء الجدد والحاليين من هذه القدرات والمزايا الإضافية دون تكبد تكلفة إضافية:

رؤية موحدة - توفر منصة SecureX مقاييس أساسية للتشغيل والتهديدات عبر الشبكة ونقاط النهاية والسحابة والتطبيقات. ومن خلال ميزة SecureX ribbon، تم دمج هذا النظام في كل تقنيات Cisco Security ليتمكن العملاء من الاستفادة من إمكانياته بسهولة عبر جميع المنتجات.

الأتمتة لتحسين الكفاءة التشغيلية- يمكن للعملاء أتمتة سير العمل على منتجات Cisco Security وغيرها من الجهات الخارجية حتى يتمكنوا من التركيز على المهام الأهم والأكثر تأثيرا. وتخلص منصة SecureX العملاء من هدر ساعات طويلة من العمل اليدوي عبر أتمتة عمليات البحث عن التهديدات استناداً إلى المعلومات التي تقدمها Cisco Talos ومصادر التحليلات والمعلومات الأخرى.

مستويات أقوى من الأمن- تمكّن قدرات الاستجابة للتهديدات في منصة SecureX خبراء الأمن من تحديد الأهداف المتضررة بسرعة ومعالجتها في غضون دقائق من خلال ربط البيانات والتحليلات من مصادر متعددة للمعلومات والقياس عن بعد عبر الشبكة ونقاط النهاية والبريد الإلكتروني والسحابة ومنتجات الجهات الخارجية. وقال فادي يونس، رئيس الأمن السيبراني في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لدى سيسكو: «نسعى من خلال توفير منصة SecureX إلى إعادة تصور تجربة الأمن الإلكتروني لعملائنا عبر تبسيطها وتعزيز مستويات الأتمتة. نحن ندرك جيداً أن هذه الخطوة ستشكل نقلة نوعية في الصناعة، ولكن أحداً لم يكن ليتوقع مدى أهمية هذا الحل للمختصين في الأمن وتكنولوجيا المعلومات في هذه الأوقات بالذات. ففي هذا العالم الجديد والمتسارع التغير، يحتاج العملاء إلى نظام أمان متكامل لحماية الموظفين أينما كانوا ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية».

فادي يونس

التحسينات والإضافات الجديدة ستعزز حماية أمن الموظفين العاملين عن بُعد

بالإضافة إلى التجربة المبسطة التي توفرها منصة SecureX، كشفت Cisco Security أيضاً عن تحسينات وإضافات جديدة لتحصين أمن القوى العاملة عن بُعد، وشملت التالي:

حماية أكبر وأكثر تكاملاً للمستخدمين والأجهزة من خلال ربط أمن نقاط النهاية والمصادقة متعددة العوامل.

يمكن للعملاء استخدام البريد الإلكتروني عبر السحابة بثقة أكبر إذ يوفر Cloud Mailbox Defense for Office365 رؤية كاملة للبريد الإلكتروني (الرسائل الواردة والصادرة والداخلية) مع بيانات لتعزيز الحماية في وجه تهديدات البريد الإلكتروني مثل التصيد الاحتيالي وبرامج طلب الفدية والانتحال والرسائل المزعجة.

البورصة تتزين بـ «الأخضر».. و«العام» يرتفع 3.01 نقاط

جلسة مرتفعة للبورصة

اغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 3ر01 نقطة ليبلغ مستوى 5145ر35 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر06 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 104ر6 مليون سهم عبر 5334 صفقة نقدية بقيمة 20ر5 مليون دينار (نحو 75ر85 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 2ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4193ر32 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر07 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 52ر8 مليون سهم تمت عبر 2860 صفقة نقدية بقيمة 3ر12 مليون دينار (نحو 11ر5 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الاول 3ر07 نقطة ليبلغ مستوى 5627ر36 نقطة بنسبة صعود بلغتa 0ر05 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 51ر7 مليون سهم تمت عبر 2474 صفقة بقيمة 17ر4 مليون دينار (نحو 64ر38 مليون دولار).

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 8ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4188ر25 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر21 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 39ر11 مليون سهم تمت عبر 2013 صفقة نقدية بقيمة 2ر4 مليون دينار (نحو 8ر8 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (وربة ت) و(رماية) و(الديرة) و(تعمير) اما شركات (اهلي متحد) و(خليج ب) و(ابيار) و(ارزان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (اصول) و(وطنية د ق) و(سنرجي) و(سنام) الأكثر انخفاضا.

«البترول الوطنية» تفتتح محطة وقود جديدة في مزارع العبدلي

افتتحت شركة البترول الوطنية الكويتية أمس الإثنين محطة جديدة لتعبئة الوقود في منطقة مزارع العبدلي تحمل الرقم 130 وستعمل خلال الظروف الراهنة من السادسة صباحا الى الثامنة مساء.

وذكرت الشركة أن المحطة تندرج ضمن خطة الشركة لإنشاء مجموعة من محطات الوقود الجديدة في مختلف مناطق البلاد بهدف مواكبة التوسع العمراني وتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان من المنتجات البترولية.

وأوضحت أن المحطة تتميز بتصميمها العصري الحديث وتستخدم تكنولوجيا متطورة للطاقة الشمسية حيث تنتج طاقة نظيفة تعمل على توفير 30 بالمئة من حاجتها للكهرباء كما يتوفر فيها نظام خاص لقياس كمية الوقود يرتبط بمستودعات الشركة ويمكن من خلاله التبليغ فورا في حال وجود نقص في الخزانات.

وبينت أن المحطة تحتوي على وحدة لاسترجاع البخار قادرة على التقاط الأبخرة أثناء ملء خزان السيارة بالوقود ثم تكثيفها وإعادتها إلى الخزان مما يساهم في الحفاظ على البيئة.

وتعد محطة مزارع العبدلي من بين 18 محطة وقود جديدة يجري العمل حاليا على إنشائها حيث تم حتى الآن افتتاح 8 محطات منها بواقع محطتين في مدينة جابر الأحمد ومحطة في شمال غرب الصليبخات و4 محطات في مدينة صباح الأحمد السكنية إضافة إلى المحطة الجديدة فيما يستمر العمل للانتهاء من إنشاء بقية المحطات بحلول الأشهر الأولى من العام القادم.

«الغرفة» تطلق منصة «حياك»

أعلنت غرفة تجارة وصناعة الكويت أنها أطلقت منصة حجز المواعيد المسبقة (حياك) ، وذلك تزامناً مع المرحلة الثانية من الخطة المعتمدة من مجلس الوزراء لإعادة الحياة إلى طبيعتها والتي تشهد عودة استقبال المراجعين بشكل أوسع ، وأضافت الغرفة بأن هذه الخطوة تأتي ضمن جهودها لتطوير الخدمات الالكترونية ، وتنظيم عملية استقبال المراجعين ، بما يضمن جودة تقديم الخدمات مع مراعاة الحفاظ على وقت وجهد أعضاء الغرفة ، كما تتسق هذه الخدمة مع التوصيات الخاصة بالتباعد الجسدي وعدم التزاحم ، وذلك للحد من تفشي فيروس كورونا ومنع انتشاره ، وستقتصر الخدمة بدايةً على المبنى الرئيسي فقط الكائن في منطقة القبلة مقابل الصندوق الكويتي للتنمية ، على أن تعمم على باقي فروع الغرفة عند استئناف العمل فيها مستقبلاً .

وأكدت الغرفة بأن استقبال المراجعين وتقديم الخدمات اللازمة لهم ستقتصر اعتباراً من يوم الأحد 12 يوليو 2020 فقط على اصحاب المواعيد المسبقة والموثقة وذلك بتسلم اشعار (QR Code) أو رسالة تأكيد الموعد ، وستكون خطوات حجز المواعيد كالتالي :

الدخول على موقع الغرفة الالكتروني (www.kuwaitchamber.org.kw).

ادخال بيانات التعريف المطلوبة (الرقم المدني/البريد الالكتروني/رقم الهاتف النقال).

القيام بالحجز مع الاحتفاظ ببياناته ، وكذلك الاحتفاظ بنسخة من (QR Code) لابرازها عند بوابة الدخول.

سيتم إرسال نسخة من تأكيد الحجز والموعد على البريد الالكتروني لمقدم الطلب ومن خلال الهاتف النقال.

أكد أن الإغراق يؤدي لمنافسة غير شريفة تعرضها للإفلاس

الياقوت : «المصانع الوطنية» تستهدف زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة

قال رئيس مجموعة الياقوت والفوزان القانونية خليفة الياقوت إن القرارات الخاصة بفرض رسوم الإغراق على مواد البناء، جاءت في إطار حماية المنتج المحلي المماثل للمستورد والذي أدت سياسات الإغراق لبعض الدول إلى تضرره بشكل كبير ترتب عليه تكبد المحلي خسائر كبيرة بسبب غياب المنافسة الشريفة في هذا القطاع .

وأضاف الياقوت في بيان صحافي أن قطاع مواد البناء يعد من أهم القطاعات الحيوية للعديد من الشركات الصناعية وراغبي بناء القسائم السكنية من المواطنين وللمقيمين العاملين في مجال المقاولات والذي بدورة يمثل شريان الحياة للقطاع العقاري السكني والتجاري والاستثماري ومن ثم فإن فرض رسوم الإغراق سيتضرر منها العديد من القطاعات الاقتصادية ،حيث أن قطاع مواد البناء يرتبط به العديد من القطاعات الأخرى المرتبطة به.

دراسة قانونية

ودعا الياقوت الحكومة لوضع دراسة قانونية واقتصادية لاستبيان أثر فرض الرسوم ومنها رسوم الإغراق على القطاعات الحيوية ومعرفة مدى انعكاسها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين والمقيمين وأصحاب الشركات وكيف يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى تعزيز الايرادات وحماية المنتج المحلي.

مطلوب دراسة قانونية واقتصادية شاملة لمعرفة أثر فرض رسوم الإغراق علي السوق المحلي

حماية المنتج المحلي

وطالب الياقوت الحكومة بضرورة توفير الحماية الكاملة للمنتج الوطني من خلال ضوابط تقر بالتنسيق مع اصحاب الشركات والمصانع المحلية، مؤكدا أن تلك الضوابط تتمثل في العمل على الحد من ارتفاع الاسعار وتعزيز مبدأ التنافسية بين المنتجات المحلية ، موضحاً أن من بين الضوابط فتح الأسواق الخليجية أمام الشركات لتحقيق التوازن والمنافسة في السوق المحلي واتاحة العديد من الخيارات أمام المستهلكين للاختيار فيما بينها.

زيادة الإنتاج

وأضاف أن الشركات الوطنية لا تستهدف زيادة الاسعار في ظل الحماية من قبل الحكومة لكنها تستهدف زيادة الانتاج بالدرجة الاولي، حيث أن زيادة الإنتاج يؤدي إلى خفض التكلفة وبالتالي لا تسعي الشركات لرفع الاسعار وفي نفس التوقيت تزيد الربحية بشكل كبير، مع ضرورة المحافظة على الجودة لزيادة القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة .

خليفة الياقوت

وطرح الياقوت تصوراً للتوفيق بين ضرورة الالتزام بقرارات دول مجلس التعاون الخليجي لحماية المنتج الوطني ، وكيفية المحافظة على الاسعار وذلك بفتح حوار بين المنتجين المحليين لكل منتج على حدة ووضع تعهدات وضوابط تقرها لجنة مختصة لحماية المنتجات على أن تكون تلك التعهدات أساس لتنفيذ القرارات في ذلك الشأن .

منافسة غير عادلة

وقال إن الاغراق يعني التنافس غير الشريف بين الشركات ، غير إن إثباته صعب جدا لأبعد الحدود والتي لا يمكن إثباتها إلا إذا كان الإغراق فاحش جداً ، ولإثباته لابد من وجود محقق عالمي وفي هذه الحالة تأخذ عملية التحقيق أكثر من عامين والتي من خلاله يتم اثبات الإغراق ونسبته والتي من المفروض وضع رسوم عليها حتى تكون المنافسة عادلة.

وأضاف أن هناك مأزق تمر به العديد من الشركات العاملة في مجال مواد البناء حالياً ومنها السيراميك والإسمنت على سبيل المثال، مشيراً الى انه عند الحديث عن منتجي الإسمنت والسراميك تختلف المعطيات وعلية يجب ان تكون هناك دراسة متخصصة ،لاختلاف المعطيات في التعامل بين المنتجين .

فرض الرسوم بشكل «ارتجالي» قد يودي لخسائر كبيرة

دعم حكومي

ولفت الياقوت إلى عدد من الملاحظات حول دعم المنتج المحلي من بينها الدعم الحكومي للصناعيين عبر توفير أراضي وطاقة مدعومة وكذلك من خلال قانون لجنه المناقصات بالأفضلية السعرية للمنتج الوطني وتوصيف المناقصات بفرض المنتج الوطني بدون الافراط في الجودة والتكلفة وعملية وصف المنتج الوطني بشكل دقيق وتحديد نسبة القيمة المضافة للتفريق بين التجميع واعاده التعبئة والتصنيع الحقيقي ،منوها الى ان دعم المنتج الوطني يفرض علي المصنعين دعم الاقتصاد من خلال ايجاد فرص عمل حقيقيه للمواطنين وانعدام المنافسة لن يؤدي إلى الارتقاء بالمنتج الوطني وجودته.

وأوضح الياقوت على أن الكويت عضو في منظمة التجارة العالمية وقد أعطت الكويت وبعض الدول النامية مهلة لعدة سنوات لتوفيق أوضاعها بما نصت عليه قوانين المنظمة وأهدافها الرامية لتعزيز التنافسية الاقتصادية بين الدول ، كما أن قوانين المنظمة تمنع القيام بممارسات ضارة تضر العلاقات التجارية الدولية ،مشيرا الى ان الحكمة تقضي أن يكون قرار فرض رسوم على المنتجات المستوردة «مدروس» بجميع أبعاده وليس ردة فعل لأن القرار مهما كان صائباً في غير وقته جريمة.